مشكلة تقاسم المياه المشتركة بين العراق وتركيا دراسة في الابعاد القانونية

م.د. حميد نعمة الصالحي

كلية الامام الكاظم (ع) قسم العلوم السياسية

الملخص

يحظى موضوع المياه بأهمية بالغة في العالم وفي الوطن العربي خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط لما له من انعكاسات على واقع التنمية المستدامة ، أذ تحتل مسألة مياه نهري دجلة والفرات مكانة مركزية ضمن منظومة الامن القومي للعراق وذلك وفقاً للعديد من الاعتبارت التاريخية والسياسية وغيرها ، انطلاقاً من دور هذين النهرين في الحضارة العراقية وجوداً وعدماً ، ان تنامي الحاجة إلى المياه قد ولد علاقات تعاونية وأخرى صراعية بين الدول المتشركة في حوض النهر ، ولما كان النهر الدولي يقتضي وجود أكثر من دولة تستخدم مياهه فإن اشكال الاستخدام ربما تؤثر في طريقة وحجم انتفاع الدول المتشاطئة الأمر الذي يتطلب وجود قواعد دولية تنظم الموارد المائية المشتركة على نحو الاستخدام الأمثل والمعقول الذي لا يشكل اضراراً بمصالح دول أسفل النهر ، ومعالجة ما ينشأ من نزاعات فيما بينهم . وبما أن العراق هو أحدى الدول المشتركة بنهري دجلة والفرات في كل من تركيا وسوريا وإيران وكونه دولة مصب ، فأن هذه المياه تعد مشتركة ومنظمة بحسب الاتفاقيات الخاصة بالحصص المائية ، وذلك لتمتع دول المنبع والمصب بها ، الا ان قيام كل من تركيا وإيران في العقود الأخيرة المنصرمة ، بإنشاء العديد من السدود والخزانات والمشاريع الأروائية والعمل على تغيير مجاري الإنهر خلافاً للمبادى والاتفاقيات التي تحكم الحوض المائي للدول المتشاركة في الأنهار ,قد أثرت على واقع العراق المائي والبيئي مما ولد عجزاً في الميزان المائي ونقصاً في حجم الإيرادت المائية التي ستدفع بعدم امكانية تلبية الاحتياجات المائية في العديد من القطاعات منها , الزراعي والصناعي والمنزلي جراء تلك السياسات المائية التي تنفذها دول اعلى النهر . الكلمات المفتاحية : القانون الدولي والاتفاقيات ، المياه المشتركة ، تركيا ، العراق .

Abstract

The issue of water is of great importance in the world and in the Arab world, especially in the Middle East, because of its repercussions on the reality of sustainable development. as the issue of the waters of the Tigris and Euphrates rivers occupies a central position within the national security system of Iraq, according to many historical, political and other considerations, based on the role of These two rivers in the Iraqi civilization exist and not. The growing need for water has generated cooperative and conflict relations between the sharing countries in the river basin, and since the international river requires the presence of more than one country that uses its waters, the forms of use may affect the way and the extent of the benefit of the riparian countries, which requires the existence of international rules regulating the shared water resources. In an optimal and reasonable manner that does not harm the interests of the countries down the river, and to address the disputes that arise between them. Since Iraq is one of the countries that share the Tigris and Euphrates rivers in Turkey, Syria and Iran and being an estuary country, these waters are shared and organized according to water quotas agreements, for the enjoyment of the upstream and downstream countries with them, but the establishment of both Turkey and Iran in the past decades The establishment of many dams, reservoirs and irrigation projects and work to change river courses, contrary to the principles and agreements that govern the water basin of the countries sharing rivers, have affected Iraq’s water and environmental reality, which has generated a deficit in the water balance and a decrease in the volume of water revenues that will push the inability to meet water needs In many sectors, including agricultural, industrial and domestic, as a result of those water policies implemented by the upstream countries.

تعد ازمة المياه واحدة من الاسباب الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط لما يتمتع به هذا المورد من اهمية بالغة ، اذ ان الازمات السياسية في المنطقة والعراق تحديدا اخذت تميل إلى الاستمرار متأثرة بموارده المائية ، وقد اخذت هذه القضية تنتقل من الجوانب البيولوجية الى الجوانب الاقتصادية الوطنية ، وتتفاقم أزمة المياه بفعل العديد من العوامل منها جغرافية دول الاقليم وسياساته المائية ، وتزداد الازمة المائية حدة عندما يكون المناخ جافاً أو عندما تتداخل طرق الاستغلال المائية ضمن الإقليم مع المجابهات السياسية أو عندما يزداد الطلب المائي ويتخطى المتوفر منه ، وقد تنبأ الكثير من المختصين بأن الموارد المائية سوف تلعب دوراً مهماً في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه النفط انطلاقاً من الحقيقة الجغرافية القائلة " ان الدولة التي تتوفر في أراضيها منابع المصدر المائي المشترك تتمتع بمرونة عالية في التحكم بكمية المياه التي تصل الدول الأخرى دول المصب ، كلما دعت الحاجة لذلك . وهذا الأمر لا يبدو بالنسبة لمجرى نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الأراضي التركية ويصبان في الأراضي السورية والعراقية ، فبالرغم من النفي التركي لإمكانية توظيف مياه دجلة والفرات لإغراض اقتصادية وسياسية مع العراق .

اشكالية الدراسة : تكمن اشكالية الدراسة من الناحية القانونية بعدم اعتراف دول اعالي النهرين تركيا تحديداً بدولية نهري دجلة والفرات وتأكيدها السياة المطلقة على هذين النهرين ، الأمر الذي اكسبها ميزة جغرافية واستراتيجية والشروع في بناء السدود والمشاريع الاروائية التي اثرت سلباً على واقع المياه في دول اسفل النهرين (سوريا والعراق) وذلك بعدم تلبية الاحتياجات المائية للقطاعات المختلفة لهذه الدول .

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ان مشكلة المياه في العراق تكمن في عاملين رئيسين هما (داخلي وخارجي) ،فالعامل الداخلي المتمثل بتزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتغيرات المناخية التي يرافقها مزيدا من الجفاف ، وشحة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة التي تزيد من الهدر المائي في القطاع الزراعي ، اضافة إلى ثلوث المياه الى حد فاقت المعايير الدولية ، اما العامل الخارجي فقد تمثل بسياسات دول المنبع تركيا من خلال انشاء المشاريع والسدود على حوضي دجلة والفرات المصدريين الرئيسين للمياه السطحية في

هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة إلى مبحثين تضمنتها مجموعة مطالب لكل مبحث ، اذ تناول المبحث الأول ، واقع الموارد المائية في العراق من خلال ثلاثة مطالب حيث جاء الاول بعنون (الأهمية الاستراتيجية لموارد المياه في العراق) ، اما المطلب الثاني فقد كان بعنوان (حجم الموازنة المائية في العراق) والمبحث الأخير حمل عنوان (مؤشرات العجز المائي في العراق) وفيما يخص المبحث الثاني فقد تحدث عن (موقف القانون الدولي من تقاسم المياه المشتركة بين تركيا والعراق) وقد جاء بثلاث مطالب ايضاً ، الاول (النظريات الفقهية المفسرة للأنتفاع بالأنهار الدولية ، والثاني : ملامح السياسة المائية التركية ومدى تطابقها مع قواعد القانون الدولي) والثالث (المعاهدات الدولية بين دول الحوض المشترك) وأخيراً انتهت الدراسة بالخاتمة ومجموعة من الاستنتاجات .

المبحث الاول : واقع الموارد المائية في العراق

يقع العراق في منطقة الشرق الأوسط ويغطي مساحة تقدر بحوالي ٤٣٣٩٧٠ كيلو متر مربع يسكنها (٤٢) مليون نسمة بحسب احصائيات عام ٢٠٢٢، ويحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن ومن الجنوب الكويت والسعودية ، أن الأعتماد الرئيس في موارد العراق المائية وتأمينها هو نهري دجلة والفرات، اذ كان يعد من الدول الغنية بمياها إلا ان اقامة المشاريع الاروائية و السدود على الأنهار الرئيسية في العراق وروافدها من قبل الدول المجاورة (دول اعلى النهر) ، فضلاً عن تأثيرات التغيرات المناخية والتي اثرت بشكل كبير على تصريف الأنهار الرئيسية في العراق ، كما وان الحكومة العراقية لا تمتلك خطة علمية واضحة لإدارة ملف المياه مما يحتم ضرورة دراسة الموضوع بشكل علمي ووضع استراتيجيات مائية تتلائم مع الواقع الموجود والاحتمالات المستقبلية لهذا المورد المهم في العراق(١).

المطلب الاول : الأهمية الاستراتيجية لموارد المياه في العراق

في العراق نجد هنالك العديد من مصادر المياه مثل موارد المياه السطحية المتمثلة بنهري دجلة والفرات وأنهار أخرى أصغر حجماً تشكل أهمية كبيرة في رفد الأنهر الكبيرة وخاصة نهري دجلة والفرات بالمياه والوديان الدائمية والموسمية والتي يبلغ عددها أكثر من (٤٠) مجرى مائي والتي تقع أحواض تغذيتها في الأراضي الإيرانية والتركية ، وتأتي مياهها إلى نهري دجلة والفرات والأهوار ،إلى جانب الأنهار يوجد في العراق عدد من المسطحات والبحيرات المائية الصغيرة والكبيرة أهمها بحيرة الرزازة والثرثار والحبانية والأهوار الوسطى والجنوبية ، فضلاً عن المياه الجوفية التي تنتشر في اجزاء واسعة من مدن العراق حيث اصبحت مصدر مهم لمياه الشرب والزراعة في المناطق التي تشح فيها موارد المياه السطحية(٢) . وفيما يتعلق بشط العرب ، فأنه يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات جنوب العراق ليصب في الخليج العربي عند مدينة الفاو ، وتأتي مصادر مياهه من نهري دجلة والفرات ومن هور الحمار بواسطة بعض الجداول مثل جدول الشافي وكرمة علي ، ويصب فيه نهر الكارون الذي ينبع من جبال زاكروس في إيران والذي يبلغ معدل التصريف المائي له عند مدينة الاحواز حوالي (٢٤) مليار م٣/ السنة ، ينصرف منها (٦٠٪) إلى شط العرب و(٤٠٪) إلى الخليج العربي بواسطة قناة بهمشير الايرانية ، اما طول نهر شط العرب فيبلغ حوالي (١٩٥كم٢) وعرضه يتراوح بين (٤٠٠م) في القرنة ، و(١٥٠٠) في الفاو ، اما مساحة حوضه فتبلغ حوالي ٨١ كم٢ ، و في السنوات الاخيرة قامت إيران بتحويل مصب نهر الكارون من شط العرب إلى قناة بهمشير الإيرانية مما ادى إلى انخفاض منسوب شط العرب ووصول مياه الخليج المالحة إلى داخل الأراضي العراقية ، فضلاً عن انخفاض الوارد المائي المتأتي من إيران بنسبة حوالي (٦٥٪)(٣). أما الأمطار التي تعد مورداً مهماً بعد المياه السطحية الا أنها غير متجانسة في سقوطها ،حيث تكون غزيرة في الشمال والشمال الشرقي من مدن العراق ، وتكاد تنعدم في مناطق السهل الجنوبي (٤). حيث يقدر اجمالي ما يسقط من أمطار فوق الأراضي العراقية على نحو (٥٠-٦٠) مليار م٣/بالسنة ، بسبب غزارة الهطولات المطرية في الموسم الشتوي ، الا انها تفقد منها بالتبخر والتسرب ، خاصة اذ ما علمنا إن مواسم الجفاف في العراق طويلة تصل احياناً إلى ثمانية إشهر وترتفع خلاله معدلات التبخر في وسط جنوب وغرب

البلاد بحيث تصل الى نحو (١٥ملم يومياً) (٥). ان عملية تأمين موارد العراق المائية تعتمد بصورة رئيسية على واردات نهرا دجلة والفرات اللذان يجريان من تركيا شمالاً باتجاه الجنوب ويلتقي النهران جنوب العراق ، في الحقيقة ان معظم مياه النهرين تأتي من الجانب التركي بنسبة حوالي (٧١٪) يليها إيران بنسبة (٦,٩٪) ،ثم سوريا بنسبة (٤٪) والمتبقي فينبع داخل الأراضي العراقية ، وعند تحليل هذه النسبة نجد أن (٩٩٪) من مياه نهر الفرات و٦٧٪ من مياه نهر دجلة تأتي من خارج أقليم الدولة العراقية ، أما تصاريف النهرين فتصل احياناً إلى معدل قدره ٣٠كيلو م٢/ السنة، إلا ان هذا الرقم يتذبذب بين (١٠-٤٠كم٢) اعتماداً على الظروف المناخية (٦) ،اما بالنسبة للمياه الجوفية التي توجد في الفراغات المسامية وكسور الصخور والرواسب تحت سطح الأرض التي يكون مصدرها الامطار والثلوج المتساقطة التي تنتقل عن طريق التربة إلى نظام المياه الجوفية إذ تشق طريقها إلى السطح من خلال التيارات السطحية والبحيرات والمحيطات ،وهذا النوع من المياه يتجدد بشكل طبيعي من خلال المياه السطحية وحجم الأمطار المتساقطة ، وبالامكان الحصول على هذه المياه بواسطة الينابيع او الابار الاعتيادية او الارتوازية حيث تقدر الكميات المكتشفة في العراق بين (٤-٥) مليار م٣ في الظروف الاعتيادية اي حوالي ١٠٪ من الاحتياجات الحالية اذا اخذنا بنظر الاعتبار كمية الاستهلاك الحالي للعراق من المياه العذبة والذي يقدر حوالي ٥٣م٣ في السنة وهي كمية لايستهان بها اذ تشير الدراسات الى ان هذا المخزون قد يرتفع الى (١٠مليار م٣) فيتحتم في ظل الظروف الحالية العمل على الاستغلال الامثل لكميات المياه الجوفية(٧)، في حين بلغ الخزين المتجدد من كميات المياه الجوفية حوالي (٣،٥٠٠ مليارم٣) ، أما الخزين الثابت القابل للاستثمار فقد بلغ نحو (٢,٩٧٠ مليار م٣) اما الخزين الاستثماري فقدر بحدود(٦,٤٢٥مليارم٣) (٨). **الشكل (١) نسبة المياه السطحية لنهري دجلة والفرات من دول المنبع**

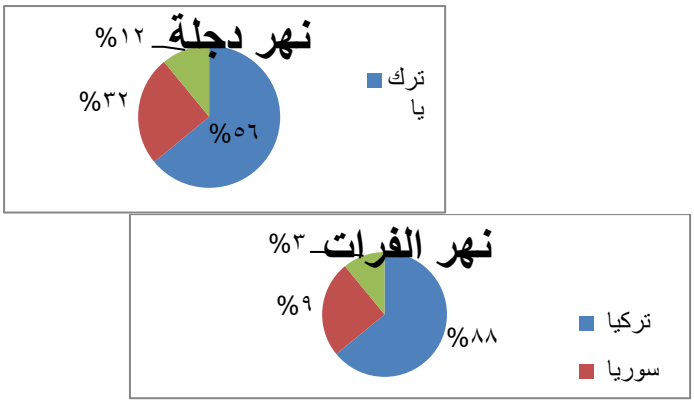

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :- زينة خالد حسين وعبير ضيدان ، السياسة المائية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات وأثرها على الانتاج الزراعي في العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٩٧، ٢٠١٧، ص ٣٣.

جدول (١) الانهار الرئيسية وروافدها في العراق

الانهار الرئيسية وروافدها	المنبع	الموقع	المحافظات التي يمر بها
دجلة	ينبع هذا النهر من بحيرة وآن من المرتفعات الجنوبية – الشرقية من الأراضي التركية .	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي من عند منطقة فيشخابور ويتجه نحو الجنوب الشرقي ويتابع مجراه	دهوك, نينوى ، صلاح الدين ،بغداد، واسط ، ميسان ، البصرة

			حتى مصبه في القرنة في البصرة		
االروافد	الخابور	تركيا + العراق			
	الزاب الاعلى	تركيا + العراق		دهوك+ اربيل	
	الزاب الاسفل	ايران + العراق		سليمانية + كركوك + صلاح الدين	
	العظيم	العراق		كركوك + صلاح الدين + ديالى	
	ديالى	ايران + العراق		سليمانية + ديالى	
نهر الفرات	يتكون من رافدين هما مراد صو وفرات صو في المرتفعات التركية كما تصب فيه العديد من الفروع داخل الأراضي السورية	يدخل الحدود العراقية في الجزء الشمالي الغربي عند مدينة الحصيبة ويتجه نحو الجنوب الشرقي ويتابع مجراه حتى مصبه في القرنة	الانبار ،بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية ، المثنى ، ذي قار ، البصرة		

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : تقرير الموارد المائية لعام ٢٠١٨ ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، حزيران ٢٠١٩، ص ٢.

المطلب الثاني : حجم الموازنة المائية في العراق

يقصد بالموازنة المائية هو المقارنة بين كمية المياه المتاحة وما يستهلك من مياه لتلبيه جميع اشكال الطلب على المياه (زراعي ، صناعي ، منزلي) وتكون الموازنة المائية ايجابية اي وجود فائض مائي في حال كون كمية المياه المتاحة أكبر من المستهلكة ، وتكون سلبية اذ كان هنالك عجز في تلبيه احتياجات البلد للقطاعات المختلفة ,ونظراً للتغيير السنوي الدائم في حجم كل من العرض والطلب على المياه فأن هذا يجعل للموازنة المائية أهمية بالغة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق المزيد من الامن والاستقرار (٩) لقد كان العراق وإلى ما بعد منتصف القرن الماضي ينعم بوفرة مائية مريحة ، تميل فيها كفة ميزان وارداته المتاحة على كفة احتياجاته بل ان تذبذب وارداته المائية نتيجة الدورات المناخية القصيرة كانت تتسبب بموجات فيضانية تحقق كميات مياه فائضة عن الحاجة ومدمرة

أحياناً ، وقد كان اسلوب الادارة حينها ينحصر على درئ مخاطر الفيضان بالسيطرة على الفائض من المياه وهو ما يعرف بإدارة العرض ويتضمن كذلك عمليات الرصد والتخزين والتشغيل للمياه كمورد وطني ، وقد انجز العراق في ستينيات القرن المنصرم ما عرف بدراسة الموازنة المائية التي احصرت موارد مياهه السطحية والجوفية المتاحة وأشرت بأنها كافية لتغطية المشاريع المخطط تنفيذها لنهاية القرن الماضي بما فيها المشاريع الزراعية (١٠). وقد كان الاعتقاد السائد أن العراق من اكثر الدول العربية بعداً عن مشاكل نقص المياه فحتى أواخرالستينيات من القرن الماضي كان يتمتع بفائض كبير من مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما ، الا ان الحال بدء يأخذ منحى أخر منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي(١١). اذ بدأت تركيا بإنشاء المشاريع التي تمثلت في بناء شبكة واسعة من السدود والخزانات على طول مجرى النهرين ابتدات بتنفيذ سد كيبان عام ١٩٧٤ والذي ادى ملأ خزانه إلى أنخفاض منسوب نهر الفرات (٩ مليار م٣) بعد ان كان (٢٨ مليارم٣) ، ومن ثم أنشاء مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) في الثمانينيات من القرن الماضي والذي تضمن إنشاء قرابة (٢٢) سداً على حوض الفرات و(٤) سدات على حوض دجلة البعض منها أنجز والأخرى في طور الأنجاز وأخرها أنشاء سد اليسو ، وما له من أثار سلبية على الواقع المائي والزراعي في العراق(١٢). وعليه فمن الصعب تحديد حجم الموارد المائية المتاحة في العراق ويرجع سبب ذلك لتفاوت الإيرادات السنوية للموارد المائية السطحية في العراق تبعاً لمعدلات سقوط الأمطار والثلوج في حوضي دجلة والفرات ، فضلاً عن السياسات المتبعة لدول المنبع في استغلال مياه النهرين (١٣).ان نسبة الواردات المائية قبل انشاء السدود في كل من تركيا وسوريا بلغت حوالي (٣٠ مليارم٣) للمدة ما بين ١٩٣٣- ١٩٧٦ ، وبعد انشاء سد كيبان في تركيا في العام ١٩٧٦ قد انخفضت الواردات المائية إلى حوالي (٢٦ مليار م٣) ما بين العامين ١٩٧٦- ١٩٨٩، وبعد تشغيل سد اتاتورك في تركيا فأن واردات نهر الفرات قد انخفضت إلى حوالي (١٧,٤ مليار م٣) للمدة ١٩٩٤-٢٠١٦ .. محمد صري ، ان التفاوت في معدلات التصريف السنوية يجعل من الصعب وضع خطة ملائمة للاستخدامات المائية كافة فقد سبب هذا التفاوت موجات جفاف شديدة ، وقد كانت أشد السنوات جفافاً هي في عام ٢٠٠١ ، اذ بلغ الإيراد المائي لنهري دجلة والفرات حوالي ٣٠،٤٩ مليار م٣ ، وكذلك في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ معدل الإيراد المائي لكلا النهرين حوالي ٣٢،٧ مليار م٣ في السنة ، اما سنوات الفيضان فبلغت ذروتها في عامي ١٩٦٩ – ١٩٨٨ ، وقد سببت أضراراً فادحة بالقطاع الزراعي في وقتها ، أما في العقد الأخير فلم يشهد العراق أي فيضان في مياه نهري دجلة والفرات بسبب المشاريع التركية المقامة على النهرين (١٤)ولاستخراج الموازنة المائية يتم اجراء مقارنة بين الوارد المائي ومجمل المتطلبات المائية المختلفة الاستخدامات ولقد تم الاعتماد في أجراء الموازنة المائية على الوارد المائي السطحي المتمثل بواردات نهر الفرات وأجمالي واردات نهر دجلة ، ومجمل المتطلبات المائية للأستخدامات (الزراعية ، الصناعية ، المنزلية ، المتطلبات البيئية لتدفق الأنهار) وكذلك فاقد التبخر من السدود والخزانات البالغ حوالي (٨,٩ مليار م٣/ سنة) (١٥). **جدول (٢) الموازنة المائية في العراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠٢٠)**

السنة	نهر دجلة	نهر الفرات	المجموع الكلي السنوي للإيرادات المائية مليارم٣
٢٠٠٣	٥٧,٣٨	١٥,٧١	٧٣,٠٩
٢٠٠٤	٤٤,٤٢	٢٠,٥٤	٦٤،٩٦
٢٠٠٥	٣٧,٠٨	١٧,٥٧	٥٤,٦٥
٢٠٠٦	٤١,٨٥	٢٠,٦٤	٦٢,٤٩
٢٠٠٧	٣٧,٩	١٩,٣٣	٥٦,٤٢
٢٠٠٨	١٨,٠٠	١٤,٧٠	٣٢,٧٠
٢٠٠٩	٢٢,٨١	٩,٣٠	٣٢,١١
٢٠١٠	٣٧,٦٨	١٢,٤٥	٥٠,١٣
٢٠١١	٣٢,٩٠	١٤,٦٢	٤٧,٥٢
٢٠١٢	٢٨,٦٠	٢٠,٤٧	٤٩,٠٧
٢٠١٣	٤٠,٦٠	١٥,١٥	٥٥,٧٥
٢٠١٤	٢١,٧٠	١٥,٥٠	٣٧,٢٠
٢٠١٥	٢٧,٣٦	٨,٠١	٣٥,٣٧
٢٠١٦	٣٩,٦	١٥,١٥	٥٤,٧٥
٢٠١٧	٢٧,٣٧	١٣,١٦	٤٠,٥٣
٢٠١٨	٢٣,٤	٩,٥٦	٣٢,٩٦

٢٠١٩	٧٦,٥٢	١٦,٩٥	٩٣,٤٧
٢٠٢٠	٢٩,٣٩	٢٠,٢٠	٤٩,٥٩

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

١. تقرير الموارد المائية لعام ٢٠٢٠ ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، حزيران ٢٠٢١، ص ٧.

٢. محمد صبري ابراهيم ، الادراك البراغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق الوصف والحلول لأهم الابعاد ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٥، تموز ، ٢٠١٨، ص ص ٢١٢-٢٠١٣.

المطلب الثالث : مؤشرات العجز المائي في العراق

إن دول الشرق الأوسط تعدمن افقر دول العالم من حيث الموارد المائية ، إذ يبلغ سكان هذا الجزء من العالم حوالي (٥٪) من اجمالي سكان العالم ، فيما لا يمتلك من موارد المياه سوى (١٪) فقط من المياه أي بنسبة (٥-١) وأن ثلاثة ارباع هذه المساحة عبارة عن صحراء ومناخ جاف ، كما أن ان أكثر من ثلث مصادر الانهار في هذا الاقليم تاتي من الخارج , ويتوقع الخبراء وبحلول عام ٢٠٢٥ سيصبح اكثر من نصف المنطقة العربية والعراق تحديداً تحت خط الفقر المائي ، ومن المتوقع ان يتناقص نصيب الفرد إلى اقل من (٥٠٠م٣/ السنة) من كميات المياه المتجددة المتاحة في عام ٢٠٢٥, ([١٦]). ولا شك أن تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري الذي يشهده العالم مع ندرة سقوط الأمطار والتغيير المناخي ، فضلاً عن استثمار مشاريع مياه نهري دجلة والفرات في دول المنبع والمجرى يؤدي إلى تناقص الموارد المائية الداخلة للعراق وأن حصة العراق ستتراجع من (٢٩ مليار م٣/ السنة) إلى (٣مليار م٣/ السنة) أي بنسبة (٩٠٪) وذلك لتحكم تركيا بمياه النهرين ، وان ثلث الأراضي الزراعية في العراق مهددة بالتصحر والجفاف خلال السنوات المقبلة سبب السياسات المائية لدول اعالي النهرين ، فضلاً عن تلوث المياه وعدم صلاحيتها للأستخدام في مختلف القطاعات ([١٧]). واذ ما اخذنا بنظرالاعتباراستخدامات في البلاد تكون بالدرجة الأساس للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية ، ويعد القسم الأكبر لاستهلاك المياه هو القطاع الزراعي ، اذ تقدر نسبة المياه المستخدمة في هذا الجانب مابين (٩٠-٩٥٪) تقريباً من اجمالي الطلب الكلي للاستعمال ، اذ قدرت الأراضي القابلة للزراعة بنحو (٤٧ مليون دونم) ، (١٥ مليون دونم) منها في المناطق المطرية ، و(١٦ مليون دونم) ايضاً في مناطق الارواء ، اما المساحة المزروعة والمخطط لزراعتها فتقدر بحدود (٨،٧٤٦مليون دونم) منها (٤،١٤١مليون دونم) على نهر الفرات و(٤٦٥٠مليون دونم) على نهر دجلة ([١٨]). وبحسب تقديرات المعنيين بشأن المياه فأن المتطلبات المائية ستكون نحو (٧٥مليارم٣/سنة) في بداية الألفية الثالثة، وهذا الرقم المقدر سوف يصل إلى حوالي (٩٩مليارم٣/ سنة) عام ٢٠٢٥، في حين أن كمية المورد المائي المتاح في البلاد حالياً لم يصل إلى هذه الارقام المذكورة وأن هذا المستوى لا يلبي الاحتياج الفعلي للاستخدام، وتشير بعض الدراسات إلى أن خسارة كل ١ مليارم٣ من مياه نهر الفرات في العراق سوف يؤدي إلى نقصان، (٢٧الف دونم) من الأراضي الصالحة للزراعة جراء ارتفاع معدلات تملح التربة ([١٩]). وذلك للأسباب التالية منها :- ([٢٠]).

١ . الزيادة الكبيرة في عدد نفوس العراق وما احدثه من تطورات اجتماعية وصحية، ومثال على ذلك فان سكان العراق عام ١٩٩٧، كان بنحو (٢٢مليون) وهذا الرقم سيزداد إلى (٤٨مليون نسمة) بحدود عام ٢٠٢٥، بحسب احصاء وزارة التخطيط .

٢ . الفقدان المائي من التبخر كميات لا يمكن تجاهلها وتقدر بحدود (٢٥٠٠ ملم / سنوياً) .

والحقيقة ان مشكلة العجز المائي تعود لعدة اسباب منها :- ([٢١]).

- التغيرات المناخية والطبيعة الجيولوجية والطوبوغرافية للعراق ودول الجوار .
- عدم التزام دول المنبع والجوار بالحصص المائية الواردة للعراق .
- سوء الأدارة والترشيد للموارد المائية المتاحة .

ولاشك ان العجز المائي سينعكس بشكل كبير على كافة القطاعات الانتاجية ومنها القطاع الزراعي ، وان عدم توفر الكمية الكافية من المياه لأدامة القطاع الزراعي سوف يضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي والبالغة (١١٪) بحسب المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٩، ان العدز المتوقع له اثار اجتماعية سوف تؤدي إلى ظهور اضطرابات داخلية تنتج عن الصراعات حول كيفية تقسيمها لا سيما بين طبقة الفلاحين ، وهذا الامر يحدث باستمرار في مناطق العراق تحديدا في جنوب العراق ([٢٢]).ومن ابرز المشاكل التي ستفرزها نقص كمية المياه وتردي نوعيتها هي مشكلة التصحر ، وهو تحول الاراضي الصالحة للزراعة إلى اراضي غير صالحة للزراعة او تناقص قدرتها الانتاجية

وتدهور في النظم الايكولوجية ، نتيجة لنشاطات بشرية وعوامل طبيعية ادت إلى انجراف التربة وتعريتها ، او نتيجة تملح التربة وزحف الكثبان الرملية وامتداد الظروف الصحراوية على المناطق الرطبة وغير الرطبة ، ومن ابرز الأسباب المؤدية الى اتساع رقعة التصحر ، هو نقص المياه الواردة للعراق ، وبحسب تقديرات الخبراء والباحثين فأن نقص (١ مليارم٣) من المياه يؤدي إلى خروج ما يقارب من ٢٦ الف دونم عن الزراعة(٢٣). جدول (٣) العجز المائي المتوقع في العراق وسوريا مليارم٣/ السنة.

الدولة / السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠
العراق	١,٨	٦,١	١٠،٦٣١	١٥،٢	٢١,١١٠
سوريا	٦٥٠٠٠	١,٤	٨,٧٩٩	١٢,٢٢٠	١٦,٦٠٠

الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على : نوار جليل هاشم ، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات ، مركز بحوث ودراسات الوطن العربي ، العدد ٤٣، ٢٠٠٨، ص ٦٧.

المبحث الثاني : موقف القانون الدولي من تقاسم المياه المشتركة بين تركيا والعراق

تحكم العلاقات الدولية قوانين وأعراف تعمل من أجل تنظيم المصالح المشتركة بين الدول ، ويعد القانون الدولي للأنهار الدولية ، أحد هذه القوانين الذي يعمل على تنظيم العلاقة بين الدول التي تشترك بحوض مائي واحد أو أكثر ، بحيث يتم تقاسم المياه بينها بشكل عادل، ويعد الأساس في فض النزاعات المائية بين الدول ،وقد تطورت القوانين الدولية المتعلقة بالمياه عبر السنين ، نتيجة اشتداد التنافس في استعمالات مياه الأحواض الدولية ، واعتبرت اغلب المعاهدات والتشريعات ، بمثابة مراجع يستند اليها في فض النزاعات الدولية حول المياه .. لذا سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب كالتالي :-

المطلب الاول : النظريات الفقهية المفسرة للأنتفاع بالأنهار الدولية

ان دراسة النظريات الفقهية المتعلقة باستخدامات مياه الأنهار الدولية تاتي بسبب الاختلافات بين الدول وتضارب مصالحها نتيجة التوسع باستخدامات مياه الأنهار والانتفاع بها لأغراض اجتماعية وصناعية وزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية ورغبة تلك الدول باستثمار مياه جزء من النهرالذي يجري في اقليمها بغض النظر عما يترتب من اثر على الجزء الذي يمر في اقليمها ، نتيجة لإقامة مشروعاتها وما تسببه من اضرار، بحقوق ومصالح الدول الأخرى المشتركة معها في نفس النهر الدولي ، لقد أكد الفقه الدولي على جملة من الاجتهادات الواسعة في موضوع استغلال الأنهار الدولية وأوجه الانتفاع منها ونتيجة لذلك ظهر خلاف فقهي في أحقية الدول المتشاطئة . وسنبين هنا تباعاً هذه النظريات واوجه الاختلافات بينها :-

اولاً : نظرية السيادة الاقليمية المطلقة انبثقت هذه النظرية في القرن التاسع عشر والتي اطلقها المدعي العام الأمريكي (هارمون) عام ١٨٩٥ ، تذهب هذه النظرية إلى اطلاق يد الدولة في التصرف بمياه النهر المار في اقليمها دون النظر إلى ما يصيب الدول الأخرى ، فسيادة الدولة على المياه حسب هذه النظرية هي سيادة مطلقة كسيادتها على أراضيها (٢٤). وقد تعرضت هذه النظرية إلى إلى انتقادات واسعة من الفقهاء لأنها ساوت بين عنصر الأرض وهو عنصر ثابت وعنصر المياه وهو عنصر متحرك فاخضعت العنصرين إلى حكم واحد ، فهي لاتأخذ بالحسبان المصالح المشتركة للدول المعنية ولا الحقوق والواجبات الناجمة عن هذه المصالح بل تلغب مصلحة دولة المنبع على مصالح دول المصب(٢٥). هذه النظرية تعطي للدولة الحق الانفرادي في استعمال مياه الأنهار وهذا يعني ان الدولة باستطاعتها ان تستهلك مياه النهر بأكمله من دون أي ضوابط ، وبناء ذلك يكون لها الحق المطلق في ان تقدم ما تراه مناسباً من مشاريع للانتفاع بالمياه التي تمر بإقليمها بصرف النظر عن طبيعة هذه المشاريع وما تسببه من اضرار ونتائج ، بل انها تستطيع ان تغير المجرى الطبيعي للنهر من دون أن يكون للدول الأخرى التي يمر بها النهر اي حق قانون في الاعتراض عليها ، ويعد هذا المفهوم الأساس الذي تستند عليه تركيا بشأن مياه نهري دجلة والفرات في مفاوضاتها مع سوريا والعراق (٢٦).

ثانياً : نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة :

وتسمى ايضاً بنظرية التكامل الإقليمي المطلق ، تنطلق هذه النظرية من ان مجرى الحوض يشكل من منبعه إلى مصبه وحدة إقليمية واحدة بغض النظر عن الحدود السياسية ، حيث ان من حق الدول التي يمر بها النهر الحصول على نفس الكمية التي تحصل عليها دولة المنبع وكذلك من ناحية نوعية المياه وكميتها التي تحصل عليها من دول المنبع ،(٢٧).فالسيادة التي تمارسها الدولة على جزء الإقليم الذي يمر فيها تعد سيادة مقيدة وليست مطلقة ، فليس لها ان تنقص من كمية المياه الجارية فيه وليست لها ان تحول مجرى النهر او توقف جريانه او

تزيد من جريانه (٢٨).إلا انه يؤخذ على النظرية أنها لا تشير أيضا إلى ضرورة التعاون بين الدول المتشاطئة في مجال تحسين البيئة النهرية للوصول بحوض النهر إلى أعلى كفاءة ممكنه بوصفه موردا طبيعيا مشتركاً بين جميع تلك الدول ، وعلى هذا فأن دول المصب تفضل هذه النظرية دون سواها ، لكنها لم تتلق نظرية التكامل الاقليمي المطلق الدعم الكافي ، حيث دعم هذه النظرية ممارسات محدودة للدول وأحكام المحاكم وكتابات الفقه ، فالفقيه أوبنهايم ، اكد على ان الدول التي يمر فيها النهر ، تكون مقيدة في استخدامها للمياه ، وانه ليس لها الحق بالقيام بما يمكن أن يؤدي إلى الاضرار بمصالح الدول النهرية المحايذه لها ، فالواجب الملقاة على عاتق الدول النهرية يتمثل في الحفاظ على التدفق الطبيعي لمصلحة دول المصب (٢٩).

ثالثاً : نظرية الملكية المشتركة :

تؤكد هذه النظرية ان النهر الدولي من منبعه إلى مصبه ملكاً مشتركاً بين جميع الدول التي تجري في اقاليمها وتكون حقوقها متساوية ومتكاملة ولا تستطيع أي منها القيام بأية مشاريع دون موافقة بقية الدول (٣٠). وبالتالي لا يمكن لأي دولة الأنفراد بإقامة مشروع للانتفاع بمياه الجزء الذي يقع في إقليمها من النهر دون موافقة الدول الأخرى التي يجري في اقاليمها النهر ما دام المشروع المزمع تنفيده يؤثر على جريان المياه بالزيادة أو النقص أو يغير سرعة التيار أو الخصائص الكيميائية والطبيعية للمياه ، تعتمد هذه النظرية على مبدأ حسن الجوار الذي يسمح بإقامة علاقات مبنية على المصلحة المشتركة والانتفاع المشترك بمياه النهر وعدم التجاوز أو حرمان الدول الأخرى من حقها العادل والمنصف في مياه النهر ، فالأنهار الدولية وفقاً لهذا الاتجاه الحديث ، اصبحث مورداً مشتركاً بين الدول المتشاطئة ، وليس ملكاً لدولة المنبع أو المصب أو لدول المجرى وحدها (٣١). وتستند هذه النظرية إلى فكرة القانون الطبيعي ولكنها لم تطبق فعلياً إذ لم تدع أية دولة حق ملكية مشتركة وان كان مشتركاً بخصوص جزء من نهر لا يقع في إقليمها ويرفض معظم الفقهاء هذه النظرية لأنهم لا يتصورون حق ملكية لا ينصب على واقع مادي ملموس (٣٢).

رابعاً : نظرية المنافع المتوازنة :وتسمى احياناً بنظرية الحقوق والألتزامات المتبادلة ، تركز هذه النظرية على محورين رئيسين هما :- (٣٣).

١ .ان لكل دولة الحق في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية ، في ضوء حاالتها وكذلك الظروف المتعلقة بالشبكة النهرية ،وذلك حسب مبدأ نصيب منصف ومعقول.

٢ . لا يجوز لأي دولة وقف او تحويل تدفق نهر يجري في أراضيها إلى أراضي دول متشاطئة ،بل يحظر عليها استخدام مياه النهر بشكل خطراً على الدول الأخرى أو يمنعها من استخدام تدفق مياه النهر استخداماً مناسباً ، وبالتالي فأن الدولة مسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن كل عمل تقوم به يؤدي إلى إحداث تغيير أو ضرر لدولة أخرى ، وتقوم المحاكم الدولية أو الدول بتقدير المنفعة المقابلة للضرر اللاحق بالآخرين .وقد شرحها بالتفصيل الفقيه الأمريكي "كلايد إيغلتون " على أسس عدة منها :- (٣٤).

أ . أن سيادة الدولة في هذا الخصوص ليست متناهية أو مطلقة بمعنى أنها محدودة.

ب . ان توزيع المياه يجب أن يكون عادلاً بمعنى أن المناطق الجافة تعطى لها الأفضلية على المناطق المروية سواء تم هذا الارواء عن طريق الأمطار ،او من مياه النهر أو من المياه الجوفية أو غير ذلك عن طريق الأرواء الصناعي .

ج ان من يعالج استخدام المياه النهرية المشتركة من قبل عدة دول يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المنافع التي تجنيها كل دولة ، مقابل الخسارة والأضرار التي تلحق بالدول الأخرى والحق ان الاعتقاد التركي يخالف الأساس الثاني لتلك النظرية لأنه يرى اعطاء الأفضلية أو الأولوية للمناطق الخصبة على المناطق الجافة في توزيع مياه نهر الفرات ويقوم بإنشاء العديد من المشاريع دون مراعاة الاضرار التي تلحق بالعراق ولم يأخذ بنظر الاعتبار المنافع التي تجنيها تركيا مقابل الضرر الذي يلحق بالعراق وسوريا على حداً سواء (٣٥)وقد تبنى اعلان هلسنكي عام ١٩٦٦ هذه النظرية حيث حددت المادة (٥) منه بعض معايير المشاركة المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي (٣٦).

١ . النظام الجغرافي والهيدرولوجي والإيكولوجي للحوض .

٢ . الاستخدام الماضي والحاضر للمياه .

٣ . الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

٤ . درجة الحاجة الى المياه التي يمكن تلبيتها دون احداث اضرار جوهرية للدول .

٥. تقديم التعويضات لدول الحوض المتضررة لحل النزاعات بين دول الاستخدام المائي .

المطلب الثاني : ملامح السياسة المائية التركية ومدى تطابقها مع قواعد القانون الدولي :

يمكن القول ان السياسة التي اتبعتها تركيا خلال العقدين الماضيين في ما يتعلق بقضايا المياه كانت تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح على الصعيد الاقليمي ، فقد سلكت تركيا سلوكاً أدى إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة المياه بين سوريا والعراق ، وواصلت في الوقت ذاته تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين ، ان النقطة المركزية في السياسة المائية التركية تتمثل في الهروب من قواعد القانون الدولي وبل وعدم الأعتراف في الكثير من الاحيان بوجود قواعد قانونية دولية تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال النقاط التالية :-

اولاً : التاكيد التركي على ان نهري دجلة والفرات ينبغي اعتبارهما شبكة مياه واحدة

وبذلك تؤكد تركيا على عدم مسؤوليتها المطلقة عن تلبية المتطلبات المائية لسوريا والعراق ، فضلاً عن ذلك فهي تجزم بأن القانون الدولي يقر بحقوق السيادة للبلاد على مصادرها الطبيعية كالمياه ، وترى انه إذا قام العراق بتحويل مياه نهر الفرات من مياه نهر دجلة بواسطة قناة الثرثار ، بذلك فأن مشكلة المياه أصبح حلها سهلاً وبالتالي يمكن تأمين كامل متطلبات الدول الثلاث (٣٧) اضافة إلى ذلك فأن تركيا لا تعترف بنهري دجلة والفرات كنهرين دوليين والتي نص على تعريفها قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٧، وانما تعدهما انهار عابرة للحدود ، فتركيا تعرف النهر أو المجرى المائي الدولي ، بأنها مجار تقع في احدى ضفتيها ضمن حدود الدولة وتقع الضفة الأخرى ضمن حدود دولة ثانية ، ليمر خط الحدود في منتصف المجرى المائي ، أما النهر الأنهار العابرة للحدود ، فهي تخضع للسيادة المطلقة للدولة التي ينبع منها ، وعليه فأن من حقها ان تتصرف في كمية المياه التي تمنحها للدول الحوضية المتشاركة معها ، بينما هي تستخدم ما تشاء لسد حاجتها من مياه النهرين حاضراً ومستقبلاً ، كما ترفض تركيا مبدأ توزيع مياه دجلة والفرات وتقسيمها وتطرح بدلاً عن ذلك مبدأ الاستعمال الأمثل والأكفأ في مشاريع الري وفقاً لدراسات مشتركة لمشاريع الري والزراعة في البلدان المتشاطئة وتعتمد هذه على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية واعطاء الأولوية للأستثمار في المشاريع الأروائية (٣٨).

ثانياً : عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة

إن موقف القانون الدولي من هذا الموضوع واضح ومعروف، وإن معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، كانت تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل البلدان المتشاطئة ، ولا بد من الإشارة إلى أن الاتفاقيات القائمة بين العراق وتركيا بشأن المياه تقر بهذا الحق وأن العراق عندما يطالب بحقوقه التاريخية والمكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات فهولا يطالب بشي خارج عمّا وردفي تلك الاتفاقيات،وما ورد في قواعد القانون والعرف الدوليين. إذ إن الحقوق المكتسبة تقتضي عدم إمكان تجاهل هذه الحقوق عند توزيع المياه،لان العراق وسوريا استخدما مياه النهرين منذ آلاف السنين، ونشأت حضارات عديدة على ضفاف النهرين هذا بالإضافة إلى إن الحقوق المكتسبة لا تسمح لدولة المجرى الأدنى أن تضع (فيتو) على كل استخدام لاحق لدولة المجرى الأعلى،ولكن بشرط ألا تتسبب دولة المجرى الأعلى بضرر لدولة المجرى الأسفل (٣٩).

ثالثاً: الاستمرار في انشاء المشاريع :

بالرغم من الاعتراضات المتكررة لكل من سوريا والعراق ومطالبتها تركيا بالتوقف عن إقامة المشاريع على حوض نهري دجلة والفرات لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي ، الا ان تركيا تسعى لتوظيف موقعها الجيوبولتيكي بوصفها دولة منبع ، للمضي في تنفيذ مشاريعها في اطار مشروع جنوب شرق الاناضول (الكاب) على حساب مصالح الدول المشاطئة معها ، وتعد تركيا هذا المشروع اعظم وأوسع مشروع ينفذ في تاريخها ، إذ ترى تركيا ان هذا المشروع سيغير كل المظاهر الاقتصادية في منطقة جنوب شرق الاناضول بحيث تتحول إلى أهم منتج للغذاء لسوقين رئيسين هما الشرق الأوسط والدول الإسلامية الثمانية التي قامت حديثاً في آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في سبعينيات القرن المنصرم ، فمن خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فأن تركيا ترى أن تأمين متطلبات الأمن الغذائي لهذه الدول من مصادر خارجية ضرورة حتمية في ظل الأوضاع السائدة فيها, وتحد تركيا انها وبحكم موقعها الجغرافي يمكن ان تحتل المركز الاول لتصدير السلع والمواد الغذائية لهاتين المنطقتين ص ٤٥(٤٠) واستمرت تركيا في ممارسة سياسة الأمر الواقع والتوسع بتنفيذ المشاريع الأروائية على نهري دجلة والفرات لاستغلال اكبر قدر ممكن من مياهها ، بالرغم من اعطاء الصفة القانونية لسياستها ، ونتيجة لذلك فقد قامت الحكومتان العراقية – السورية بتوجيه رسائل إلى الشركات الدولية المشتركة في بناء المشاريع الاروائية والسدود والخزانات في تركيا توضح فيها المخالفة القانونية لهذا العمل ، فضلاً عن مشاركة الدول العربية الأخرى ، ومجلس الجامعة العربية رأي العراق وسوريا في هذا المجال ونبهت إلى خطورة هذا الأمر على الأمن والسلم في المنطقة (٤١).

المطلب الثالث : المعاهدات الدولية بين دول الحوض المشترك (العراق وتركيا)

لقد كان نهري دجلة والفرات في ما مضى ينبعان ويصبان من الدولة العثمانية ، ولم تكن هنالك مشاكل قانونية تثار حول استخدام واستغلال هذين النهرين ، غير انه بعد انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى واستغلال سوريا والعراق عنهما ، اختصت تركيا بالمجرى الأعلى للنهر وسوريا بالمجرى الأوسط ، والعراق بالمجرى الأسفل ، وبذلك أصبح لكل منهما نهران دوليان ، حيث يخضع استغلالهما لأختصاص دول ثلاث فظهرت الحاجة إلى حفظ حقوق كل من سوريا والعراق حيال تركيا ، ولم تظهر أي مشكلة قانونية بين دول الحوض الثلاث إلا حينما بدأت تركيا في وضع الخطط والمشاريع لاستغلال مياه نهر الفرات ، والبدء بتنفيذ تلك المشروعات دون التوصل إلى أي اتفاق ،وقد سعى العراق إلى الدخول في مفاوضات متعددة مع سوريا وتركيا بغية التوصل على توقيع معاهدة مشتركة تضمن حقوقه من مياه هذين النهرين (٤٢). وعلى هذا الأساس سنقوم بالتطرق إلى الاتفاقيات التي عقدت بين العراق وتركيا وكما يلي :-

١ . اتفاقية لوزان المعقودة بين الحلفاء وتركيا في ١٩٢٣/٣/٢٤ ، حيث نظمت استغلال مياه نهري دجلة والفرات بين كل من العراق وسوريا ،اذ نصت المادة (١٠٩)منها على الاتي يتعين على الدول المعنية عند عدم وجود احكام مخالفة ان تعقد اتفاقاً فيما بينهما من أجل حماية المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهما وذلك عندما يكون من شأن تعيين الحدود الجديدة وبناء المشاريع مثل حفر القنوات الري والصرف معتمداًعلى الاعمال المنفذة في اقليم دولة أخرى اواذ كان استغلال المياه في اقليم دولة أخرى يتم طبقاً لما كان معمولا به قبل الحرب " (٤٣).

٢ . معاهدة الصداقة وحسن الجوار لعام ١٩٤٦, تقضي هذه المعاهدة بتنظيم انتفاع مياه نهرا دجلة والفرات بين الدولتين والاشتراك في اختيار مكان الأنشاءات التي تقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومات ، والأخطار المسبق عن درء مخاطر الفيضان ، وان تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود ، والألتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين ، ان هذه المعاهدة تمت بين دولتي المنبع والمصب أي تركيا والعراق وتجاهلت تماماً دولة المجرى (سوريا) التي يجري فيها نهر الفرات مسافة ٦٠٠ كم ، كما ان سوريا لم تدعى للأشتراك في هذه المعاهدة ، علماً انها انعقدت بعد مرور سنة واحدة من حصول سوريا على استقلالها الفعلي بخروج القوات الأجنبية من اراضيها (٤٤).

٣ . بروتوكول التعاون الأقتصادي والفني بين العراق وتركيا في كانون الثاني ١٩٧١ , اذ نصت المادة الثالثة منه على أن الطرفان قد بحثا المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على الآتي : (٤٥).

أ . تجري السلطات التركية المختصة اثناء وضع ملئ خزان كيبان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجة العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملئ خزان الحبانية وكيبان .

ب . يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداءاً بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

٤. مذكرة التفاهم بين العراق وتركيا وسوريا عام ٢٠٠٩ ، اذ نصت هذه المذكرة على تقوية الاتصالات المتبادلة بشأن نهرا دجلة والفرات ، ونصب محطات لقياس التصريف على طول النهرين ، في ايلول عام ٢٠٠٩ ،وافقت تركيا بشكل رسمي على زيادة اطلاقات نهر الفرات إلى (٥٠٠م٣/ثا) لمدة شهر وذلك مقابل صفقات سياسية بين البلدين (٤٦).

٥ . مذكرة التفاهم بين العراق وتركيا عام ٢٠١٤, وقد نصت المادة الأولى منها على " من أجل حماية الموارد المائية واستخدامها ، يتعاون الطرفان من خلال نقل الخبرة التكنلوجية والمعرفة على أساس مبدأ المساواة في المعاملة والمنفعة المتبادلة " في حين جاءت المادة الثانية بأن " يتعاون الطرفان في المجالات التالية منها ، تطوير التعاون في المشاريع المشتركة حول إدارة الموارد المائية في الفرات ودجلة ، ويشمل هذا التعاون تقييم الموارد المائية وزيادة استخدام المياع للأغراض الزراعية والصناعية ومياه الشرب ، حيث تقوم تركيا بإطلاق كميات مياه عادلة ومعقولة إلى العراق ، واجراء دراسات مشتركة لتحسين كفاءه الري ، فضلاً عن تقييم محطات القياس الهيدرولوجية الحالية وانشاء محطات جديدة في حال اذ اقتضت الحاجة إنشاءها " (٤٧).وهنا نرى وبالرغم من ان تركيا ترفض مبدأ التفاوض لاقتسام المياه المشتركة وتطرح بدلاً عن ذلك مبدأ الاستخدام الأمثل للمياه ، إلا ان امكانية التوصل إلى حل متوازن ومقبول يلبي المصالح المشروعة لدول الحوض التشاركية يبدو ممكناً اذا ما تم الركون إلى قواعد القانون الدولي واذا ما تصرفت تركيا بحسن نيه واضعة في الاعتبار اللازم علاقاتها مع الدول العربية وتشابك مصالحها مع هذه الدول .

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح مما تقدم ان المشكلة الرئيسية بين دول حوضي دجلة والفرات والتي برزت على خلفية السياسة المائية التركية ، تمثلت في قصور الموارد المائية المتاحة عن تلبية المتطلبات المائية لمختلف القطاعات (الزراعية ، الصناعية ، والاستخدام المنزلي) ، وذلك بحكم التوسع

التركي بمنابع النهرين وفي بناء المشروعات التنموية ، ومن ثم اكتسابها ورقة ضغط ومساومة مضافة في علاقاتها مع سوريا والعراق ، فضلاً عن عدم التقيد بالطروحات القانونية التي تضمن حقوق الدول المتشاطئة في الأنهار الدولية والمجاري المائية وتغليبها الجانب السياسي على الجوانب القانونية التي اقرتها المواثيق الأممية ، الأمر الذي ادى إلى تناقص الواردات المائية المتدفقة صوب سوريا والعراق والتي ألحقت اضراراً فادحة بالقطاع الزراعي بالدرجة الأساس جراء تلك السياسات .

وعليه فأن الدراسة توصلت إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :-

١ . ان نهري دجلة والفرات هما نهران مشتركان مع دول الجوار الجغرافي (تركيا ، سوريا ، إيران) وهذه بحد ذاتها مشكلة بسبب وقوع منابع النهرين خارج الحدود ، وبالتالي عدم السيطرة عليها ، تعد مسألة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والأمنية التي تهدد كيان الدولة وفرص التطور والتنمية المستدامة .

٢. ان العراق يمتلك أراضي زراعية واسعة ، الا ان عملية توفير الموارد المائية بالكمية والنوعية يعد من أهم المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الزراعية في العراق ، فضلاً عن قلة استخدام انظمة الري الحديثة مثل الري بالرش والتنقيط ، مما ادى إلى سوء ادارة وهدر في المياه للأغراض الزراعية وعدم استغلالها بشكل كفوء يتناسب مع الشحة المائية التي يمر بها البلد .

٣ . عدم التزام الجانب التركي بالاتفاقيات والمعاهدات الت عقدت في السابق بشان قسمة المياه في الانهار الدولية حيث أنها تصر على اعتبار نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود ، وذلك لاتجد نفسها ملزمة بعقد اتفاقية دائمة لقسمة مياه النهرين بين دول الحوض المشترك اضافة إلى ذلك عدم وجود اتفاقية قانونية ملزمة على وفق مبادى القانون الدولي بين العراق وتركيا بشان اقتسام مياه نهري دجلة والفرات .

٤ . أن فشل محاولات تقسيم المياه بين الدول المتشاطئة بدلاً من إقامة المشاريع المشتركة جاء كنتيجة لاعتماد كل دولة من تلك الدول سياسات مائية وطنية مستقلة لم تراعي احتياجات وحقوق الدول المجاورة والمتشاطئة معها ، كما اهتمت كل دولة بتنمية وتطوير مواردها المائية الداخلية مما زاد من حدة المشكلة ورفع من درجة الصراع بشأنها ووسع دائرة الاختلافات بين البلدان الحوضية .

قائمة الهوامش

١. ابراهيم مهدي سلمان ، مشكلة شحة المياه والتحديات الآنية والمستقبلية ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،العدد ٥، تموز، ٢٠١٨.

٢. احمد جاسم أبراهيم ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي (سوريا – العراق) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد٢ ، جامعة بابل ، ٢٠٢٠ .

٣. انعام سالم وتوت ، مشكلة المياه في العراق بحث في الجغرافية السياسية ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية ، العدد ١٠٨، بغداد ، ٢٠١٠

٤. اياد خلف علي ، أثار المشاريع المائية التركية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ .

٥. حامد عبيد حداد ، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الأهداف والنوايا ، مجلة العلوم الاقتصادية والأدارية ، العدد ٦٥، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٢ .

٦. حمدان باجي نوماس ، الموازنة المائية للعراق في حوض دجلة ، مجلة أبحاث ميسان ، جامعة ميسان ، كلية التربية ، العدد ١٨، ٢٠١٣.

٧. رائد سامي عباس ، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١ .

٨. سلمان شمران العيساوي ، أزمة مياه الرافدين بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ط١، ٢٠١٦ .

٩. سليمان عبدالله اسماعيل ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ط١، ٢٠٠٤ .

١٠.شعبان عبدالله سعيد ، حقوق العراق وتركيا في نهري دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للمدة ١٩٧٠-٢٠١٠، مطبوعات وزارة الثقافة ، بغداد ، ط١، ٢٠١٣.

١١. شهاب محسن عباس الأميري ، العراق والاستراتيجية المائية ، مطبعة أيلاف ، بغداد ،ط١، ٢٠١٣ .
١٢.صادق باقر جواد ، ملاحظات حول سياسة إدارة المياه في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العددان (٣٧٦-٣٧٧) ٢٠١٥.
١٣. صبحي احمد زهيرالعادلي ، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٧ .
١٤. ضياء يعقوب بشو ، مياه العراق بين المواقع والإدارة المستدامة المتداولة ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٧٧، بغداد ، ايلول ، ٢٠١٥.
١٥. عباس حمزة الشمري ، التغيرات المناخية وأثرها على مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، القاهرة ، ط١، ٢٠١٦ .
١٦.عبد المطلب محمد عبد الرضا، شحة المياه أسبابها نتائجها وطرق علاجها العراق انموذجاً،الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، ط١ ,٢٠١٧
١٧.عبدالعزيز شعبان الحديثي ، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية ، مجلة ديالى ، العدد ٣٥، ٢٠٠٩ .
١٨.عصام شروف ، أزمة مياه حوضي دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ط١ ، ٢٠١٥
١٩. عقيلة هادي ، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ، مجلة العلوم القانونية ، العدد٢، كانون الاول ٢٠١٢ .
٢٠.علي غالب عبد الخالق ، السياسات المائية في دول أعالي نهري دجلة والفرات وتأثيراتها السلبية على العراق، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد , (٣٧٦.٣٧٧) ، بغداد ، ايلول ٢٠١٥.
٢١.علي محمد جواد ، موقف الدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات والقانون الدولي للمياه ، مركز سيبار للتحليل وأدارة التوقع .
٢٢.عمار باسل جاسم ، تراجع الموارد المائية في العراق من منظور القانون الدولي للمياه العذبة ، ، ط١ ،٢٠١٧ .
٢٣.فيان موفق الشاكر ، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وإيران ، مطبعة الكركي ، ط١، بيروت ، ٢٠١١ .
٢٤.محمد ازهر سعيد السماك وآخرون ، جغرافية الموارد الطبيعية ،دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ط١، ١٩٨٨.
٢٥.محمد جواد علي ، النهر الدولي في القانون الدولي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ١٣، مركز الدراسات الدولية ، ، تموز ٢٠٠١ .
٢٦. محمد صبري ابراهيم ، الادراك البراغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق الوصف والحلول لأهم الابعاد ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٥، تموز ، ٢٠١٨.
٢٧.محمد صبري ابراهيم ، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، ، بغداد ،ط١، ٢٠١٧ .
٢٨.محمد عباس محسن ، القانون الدولي للمياه دراسة مع تطبيق الدبلوماسية المائية على نهري دجلة والفرات ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط١، ٢٠١٩ .
٢٩. مناضل فاضل المهداوي ، السياسة التركية بشأن المياه المشتركة مراجعة في ضوء فقه القانون الدولي ، الثقافة الجديدة ، العدد ٣٧٧، ايلول ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥ .
٣٠.منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١.
٣١.نظير الانصاري ، السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العدد ٦، كانون الثاني ، بغداد ، ٢٠١٦.
٣٢.وليد رضوان ، مشكلة المياه بين سوريا والعراق ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٦.
٣٣. ياسر المختار ، التكيف القانوني لنهري دجلة والفرات ، الراصد القانوني ، العدد٤ ، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ايار ٢٠١٨ .
٣٤.يحيى حسن جدوع ، اشكالية النهر الدولي وصراع المستقبل دجلة والفرات انموذجاً ، دار الدكتور للعلوم، بغداد ، ط١، ٢٠١٣ .

قائمة هوامش الاشكال والجداول

١. تقرير الموارد المائية لعام ٢٠١٨ ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، حزيران ٢٠١٩.
٢. تقرير الموارد المائية لعام ٢٠٢٠ ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، حزيران ٢٠٢١.
٣. زينة خالد حسين وعبير ضيدان ، السياسة المائية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات وأثرها على الانتاج الزراعي في العراق ، مجلة كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٩٧، ٢٠١٧.
٤. محمد صبري ابراهيم ، الادراك البراغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق الوصف والحلول لأهم الابعاد ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٥، تموز ، ٢٠١٨.

٥. نوار جليل هاشم ، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات ،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد٤٣، ٢٠٠٨.

هوامش البحث

(١) نظير الانصاري ، السياسات الخاصة بالموارد المائية في العراق ، ،العدد ٦، كانون الثاني ، بغداد ، ٢٠١٦، ص ٨.

(٢) عبد المطلب محمد عبد الرضا، شحة المياه أسبابها نتائجها وطرق علاجها العراق انموذجاً، ، ط١ ,٢٠١٧، ص ٣٢.

(٣) محمد ازهر سعيد السماك وآخرون ، جغرافية الموارد الطبيعية ،دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ط١، ١٩٨٨، ص ١٢٦.

(٤) عبد المطلب محمد عبد الرضا، شحة المياه أسبابها نتائجها وطرق علاجها العراق انموذجاً، مصدر سبق ذكره ص ٣٢.

(٥) . منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١، ص ص ١٧٧. ١٧٨.

(٦) علي غالب عبد الخالق ، السياسات المائية في دول أعالي نهري دجلة والفرات وتأثيراتها السلبية على العراق، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد , (٣٧٦.٣٧٧) ، بغداد ، ايلول ٢٠١٥ ، ص ٣٥.

(٧) . عمار باسل جاسم ، تراجع الموارد المائية في العراق من منظور القانون الدولي للمياه العذبة ، ط١ ،٢٠١٧ ، ص ص ٣٠- ٣١ .

(٨) منذر خدام ، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٧٧. ١٧٨.

(٩) حمدان باجي نوماس ، الموازنة المائية للعراق في حوض دجلة ، مجلة أبحاث ميسان العدد ١٨، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(١٠) صادق باقر جواد ، ملاحظات حول سياسة إدارة المياه في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العددان (٣٧٦-٣٧٧) ايلول ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥، ص ٥٩.

(١١) شهاب محسن عباس الأميري ، العراق والاستراتيجية المائية ، مطبعة أيلاف ، ،ط١، ٢٠١٣ ص ١١٩.

(١٢) محمد صبري ابراهيم ، الادراك البراغماتي لطبيعة مشكلة المياه في العراق الوصف والحلول لإهم الابعاد ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٥، تموز ، ٢٠١٨، ص ص ٢٠٩- ٢١٠.

(١٣) اياد خلف علي ، أثار المشاريع المائية التركية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٦، ص ٧٨.

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٧٨.

(١٥) عباس حمزة الشمري ، التغيرات المناخية وأثرها على مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، القاهرة ، ط١، ٢٠١٦، ص ٣١٣.

(١٦) ابراهيم مهدي سلمان ، مشكلة شحة المياه والتحديات الآنية والمستقبلية ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،العدد ٥، تموز، ٢٠١٨،ص ١٧٥.

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٦.

(١٨) محمد صبري ابراهيم ، السياسة المائية في العراق وانعكاساتها على التنمية المستدامة بعد عام ٢٠٠٣، الساقي للطباعة والنشر ، بغداد ،ط١، ٢٠١٧، ص ٨٩.

(١٩) انعام سالم وتوت ، مشكلة المياه في العراق بحث في الجغرافية السياسية ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية ، العدد ١٠٨، بغداد ، ٢٠١٠، ص ٩٧.

(٢٠) ضياء يعقوب بشو ، مياه العراق بين المواقع والإدارة المستدامة المتداولة ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٧٧، بغداد ، ايلول ، ٢٠١٥، ص ٣٢.

(٢١) ابراهيم مهدي سلمان ، مشكلة شحة المياه والتحديات الآنية والمستقبلية، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧.

(٢٢) عباس حمزة الشمري ، التغيرات المناخية وأثرها على مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره،ص ص ٣٣٨-٣٣٩

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٣٣٩.

(٢٤) مناضل فاضل المهداوي ، السياسة التركية بشأن المياه المشتركة مراجعة في ضوء فقه القانون الدولي ، الثقافة الجديدة ، العدد ٣٧٧، ايلول ، دار الرواد المزدهرة ، بغداد ، ٢٠١٥، ص ٢٧.

(٢٥) فيان موفق الشاكر ، النظام القانوني للموارد المائية المشتركة بين العراق وإيران ، مطبعة الكركي ، ط١، بيروت ، ٢٠١١، ص ٣٤٧.

(٢٦) وليد رضوان ، مشكلة المياه بين سوريا والعراق ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٦، ص ص ٣٩-٤٠.

(٢٧) يحيى حسن جدوع ، اشكالية النهر الدولي وصراع المستقبل دجلة والفرات انموذجاً ، دار الدكتور للعلوم، بغداد ، ط١، ٢٠١٣، ص ٥١.

(٢٨) شعبان عبدالله سعيد ، حقوق العراق وتركيا في نهري دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للمدة ١٩٧٠-٢٠١٠، مطبوعات وزارة الثقافة ، بغداد ، ط١، ٢٠١٣، ص ٦١.

(٢٩) القانون الدولي للمياه دراسة مع تطبيق الدبلوماسية المائية على نهري دجلة والفرات ، الذاكرة للنشر وط١، ٢٠١٩، ص ص ٨٢-٨٣.

(٣٠) محمد جواد علي ، النهر الدولي في القانون الدولي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ١٣، مركز الدراسات الدولية ٢٠٠١، ص ٥٠.

(٣١) محمد عباس محسن ، القانون الدولي للمياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

(٣٢) عصام شروف ، أزمة مياه حوضي دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون ، منشورات ط١ ، ٢٠١٥، ص ٢٧٦.

(٣٣) صبحي احمد زهيرالعادلي ، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي ، ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٧،ص ١٣٣ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٤. .

(٣٥) سلمان شمران العيساوي ، أزمة مياه الرافدين بين أطماع الجوار الجغرافي والقانون الدولي ، منشورات ط١، ٢٠١٦، ص ٨٨.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

(٣٧) سليمان عبدالله اسماعيل ، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية ، ط١، ٢٠٠٤، ص ٣١٤.

(٣٨) علي محمد جواد ، موقف الدول المتشاطئة في حوضي دجلة والفرات والقانون الدولي للمياه ص ٩.

(٣٩) رائد سامي عباس ، مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١١، ص ٧٨.

(٤٠) عبدالعزيز شعبان الحديثي ، نهرا دجلة والفرات بين الحقوق المكتسبة والسياسة المائية التركية ،العدد ٣٥، ٢٠٠٩، ص ٦٦.

(٤١) احمد جاسم أبراهيم ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي (سوريا – العراق) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، العدد٢ ، جامعة بابل ، ٢٠٢٠، ص ٤٢. .

(٤٢) ياسر المختار ، التكيف القانوني لنهري دجلة والفرات ، الراصد القانوني ، العدد٤ ، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء ايار ٢٠١٨، ص ٧.

(٤٣) عقيلة هادي ، الوضع القانوني الدولي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ، مجلة العلوم القانونية ، العدد٢، جامعة بغداد ، كلية القانون ، كانون الاول ٢٠١٢، ص ٣٦٦.

(٤٤) حامد عبيد حداد ، المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات الأهداف والنوايا ، مجلة العلوم الاقتصادية والأدارية ، العدد ٦٥، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٢، ص٢٦٨ .

(٤٥) محمد عباس محسن ، القانون الدولي للمياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦.

(٤٦) عبد المطلب محمد عبد الرضا، شحة المياه أسبابها نتائجها وطرق علاجها العراق انموذجاً ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠.

(٤٧) محمد عباس محسن ، القانون الدولي للمياه ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٩- ٢١٠.